٢ـ الحديث المعلل

أ ـ مفهوم العلة وإدراكها :

البحث في العلل جهد يكاد يكون خارقاً تقدم به المحدثون ، بل خواص المحدثين ، لأنه شأن النوابغ فغير المتبحر والمحيط بالطرق بكثرة الاطلاع على المتون يغمض عليه كشف العلة ، أجل لأن العلة عيب خفي .

ومما يدل على حب التحري وكشف العلل إخلاصاً للموضوعية العلمية قول الإمام عبد الرحمن بن المهدي : « لأن أعرف علة حديث هو عندي أحبّ إليَّ من أن أكتب عشرين حديثاً ليس عندي »[١] .

والحديث المُعَلّ ذو ازدواجية ، ظاهره مقبول والغوص فيه يكشف أنه مردود والتسمية الصحيحة « حديث معلٌّ » من العلة ، أما ما ذكروه من « المعلول » و« المعلَّل » فلا يصح لأن المعلّل من : علَّل أي ألهى ، والمعلول هو الضعيف المرذول مما لا يناسب آداب التحديث .

وبما أن العلة عيب خفي يقدح في صحة الحديث ، فيُشترط في تحققها الخفاء والقَدْح أو الستر والنقص : ولهذا لا نستحب أن نقول بعلة قادحة وأخرى غير قادحة ، فإما أن تكون أو لا تكون .

ويغلب أن تقع العلة في الإسناد ، مثل تصوّر الحديث مرفوعاً وهو موقوف ، وعكسه وقف المرفوع وهناك إرسال المتصل ، عكسه وصل المرسل ، وفي المتن مثل الإدراج وزيادات المتن المخالفة ، وإدخال

---

(١) معرفة علوم الحديث ، ص/ ١١٢ .

حديث في حديث آخر وغير هذا مما بسطه العلماء .

أما إدراك العلة فيكون بتتبع الطرق ومقارنتها ، قال الخطيب البغدادي : « والسبيل إلى معرفة علة الحديث أن يجمع طُرُقه وينظر في اختلاف رواته ، ويُعتبر بمكانهم في الحفظ ومنزلتهم في الإتقان والضبط »[1] .

وعلى هذا نجد أن الوسائل عقلية وقلبية .

١ـ الوسائل العقلية :

١ـ الجمع : ونقصد به جمع الأسانيد كما ذكر الخطيب البغدادي ، وقال الإمام علي بن المديني : « إن الحديث إذا لم تُجمع طرقه لم تتبيّن علله »[2] ، لكن تجمع أسانيد الحديث الواحد لمعرفة مكان العلة ، وهذا الأسلوب هو الأيسر والأكثر استعمالاً عند النقاد ، وهذا يُحوج أحياناً إلى جمع أحاديث الباب كله ، وهكذا يظهر تفرد الراوي .

٢ـ الموازنة : ونعني بها « موازنة نسق الرواة في الإسناد بمواقعهم » في عامة الأسانيد ، فيتبين منه أن تسلسل هذا الإسناد تفرد عن المعروف من وقوع رواته في الأسانيد ، مما ينبه على علة خفية فيه ، وإن كانت هذه العلة يصعب تعيينها ، وهذا أمر لا يدرك إلا بالحفظ التام ، والتيقظ الدقيق ، وسرعة الاستحضار الخاطف لجمل الأسانيد في الدنيا[3] ، وهكذا تظهر مخالفة الراوي .

٣ـ الإقرار : وهذا يعني أن ينص إمام على علة تقدح في صحة

---

(١) الجامع لأخلاق الراوي : ٢/ ٢٩٥ .
(٢) علوم الحديث ، ص/ ٨٢ .
(٣) منهج النقد ، ص/ ٤٥١ .

الحديث ، ويكون إماماً ممن عرفوا بالخبرة الواسعة والدقة الفائقة في هذا المجال مثل علي بن المديني شيخ البخاري ، وعبد الرحمن بن مهدي الذي ذكرنا قوله .

٢ـ الوسائل القلبية :

لقد رزق أولئك البررة إشراقاً يجعلهم يحسون بمواقع العلة ، فكان لهم فهم خاص نابع عن الممارسة والمكرمة الربانية .

قال ابن رجب الحنبلي : « حذاق النقاد من الحفاظ لكثرة ممارستهم للحديث ومعرفتهم للرجال وأحاديث كل واحد منهم ، لهم فهم خاص يفهمون به أن هذا الحديث يشبه حديث فلان ، ولا يشبه حديث فلان ، فيعللون الأحاديث بذلك . . . وإنما يرجع فيه إلى مجرد الفهم والمعرفة التي خصوا بها عن سائر أهل العلم »[١] .

وقد ورد عن إمام النقد عبد الرحمن بن مهدي ما يجمع بين الممارسة ومجالسة أهل الاختصاص إلى جانب الإلهام ، قال : « معرفة الحديث إلهام ، فلو قلتَ للعالم يعلل الحديث : من أين لك هذا ؟ لم يكن له حجة »[٢] .

وتظهر فضيلة المدارسة لما سئل : « إنك تقول للشيء : هذا صحيح ، وهذا لم يثبت ، فعمَّنْ تقول ذلك ؟ فقال : أرأيت لو أتيتَ الناقد فأريته دراهمك فقال : هذا جيد وهذا بهرج ، أكنت تسأل عن ذلك ، أو تسلم له الأمر ؟ قال : بل أسلم له الأمر . قال : فهذا كذلك ، لطول المجالسة والمناظرة والخبرة »[٣] .

---

(١) شرح علل الترمذي ، ص/٧٥٦ .

(٢) معرفة علوم الحديث ، ص/١١٣ .

(٣) تدريب الراوي : ص/٨٩ .

ولكن قوله : « لم يكن له حجة » لا يترك على ظاهره ، فانتفاء الحجة ينافي المعيارية العلمية عند المحدثين ممن نعتز به ، لذلك يحسن أن يقال : لا يستحضر الناقد عبارة مناسبة في ذلك الوقت ، أو أن السامع لا يتقبل التفصيل كما أشار أستاذنا الدكتور نور الدين عتر ، ولهذا نرى الإمام السخاوي يقول معلقاً : « يعني يعبّر بها غالباً ، وإلا ففي نفسه حجج للقبول والرفض »[1] .

ولعلّ الحافظ ابن كثير يشرح مقولة عبد الرحمن بن مهدي : « إنكارنا الحديث عند الجهال كهانة » فيقول : « وهو فن خَفِيَ على كثير من علماء الحديث ، حتى قال بعض حفاظهم : معرفتنا بهذا كهانة عند الجاهل »[2] .

ويتضح الجانب القلبي في قول ابن حجر العسقلاني : « وهو من أغمض أنواع علوم الحديث وأدقها ولا يقوم به إلا من رزقه الله تعالى فهماً ثاقباً وحفظاً واسعاً ومعرفة تامة بمراتب الرواة وملكة قوية بالأسانيد والمتون »[3] .

ب ـ أنماط العلل :

وهي ثلاثة أنماط تكون في السند وحده أو في المتن وحده ، أو تكون في السند والمتن معاً .

١ ـ علة السند :

وكنا قد ذكرنا أن علل الإسناد هي الأغلب ، وينضوي فيها ما يتصل

---

(١) فتح المغيث ، ص/ ٩٨ .
(٢) الباعث الحثيث ، ص/ ٧٢ .
(٣) شرح النخبة ، ص/ ٥١ ، توضيح الأفكار : ٢/ ٢٩ .

بالإرسال والاتصال ، أو الوقف والرفع وتسمية الشيوخ ، واختلاف اسم الصحابي .

نذكر حديث موسى بن عقبة عن أبي إسحاق السبيعي عن أبي بردة عن أبيه مرفوعاً : « إني لأستغفر الله وأتوب إليه في اليوم مئة مرة » . وعلته أن فيه مدنيين وكانوا إذا رووا عن كوفيين زلقوا .

ومنه عدم السماع من الشيوخ ، مثل حديث يحيى بن أبي كثير (١٣٢هـ) عن أنس بن مالك رضي الله عنه أن النبي ﷺ : كان إذا أفطر أهل بيت قال : « أفطر عندكم الصائمون وأكل طعامكم الأبرار ، وصلت عليكم الملائكة » .

قال الحاكم النيسابوري : « لقد ثبت عندنا من غير وجه رواية يحيى بن أبي كثير عن أنس ابن مالك ، إلا أنه لم يسمع منه هذا الحديث » ثم أسند عن يحيى قال : حُدِّثتُ عن أنس فذكره[1] .

ومن شواهد صحة المتن مع اعتلال السند ما رواه يعلى بن عُبيد عن سفيان الثوري عن عمرو بن دينار عن ابن عمر رضي الله عنهما مرفوعاً : « البيعان بالخيار » .

فقد حصل وهم في عمرو بن دينار ، وهو عبد الله بن دينار ، وهذا الغلط في السند لا يؤثر في المتن ، لأن كلاً من عمرو بن دينار وعبد الله بن دينار ثقة ثبت .

٢ـ علة المتن :

من المعروف اشتراط عدم الإعلال لصحة الحديث ، وعلى هذا نبه ابن الصلاح قائلاً : قولهم : « وهذا حديث صحيح أو حديث حسن » لأنه

---

(١) معرفة علوم الحديث ، ص/ ١١٧ .

قد يقال : « هذا حديث صحيح الإسناد » ولا يصح ، لكونه شاذاً أو معللاً ، غير أن المصنّف المعتمد إذا اقتصر على قوله : إنه صحيح الإسناد ولم يذكر له علة ولم يقدح فيه ، فالظاهر منه الحكم له بأنه صحيح في نفسه ، لأن عدم العلة والقادح هو الأصل[1] والظاهر ، والله أعلم » .

نذكر حديثين الأول : عن إسحاق عن أبي عاصم عن ابن جريج عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ : « ليس منا من لم يتغنَّ بالقرآن » .

والثاني : ابن جريج عن الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ : « ما أذن الله لشيء أذنه لنبي حسن الصوت يتغنى بالقرآن يجهر به » ورواه غير ابن جريج عن الزهري .

وقد وقع الوهم في النص الأول أو الطريق الأول للنص ، لأن أكثر الرواة عن أبي سلمة قد رووا الطريق الثاني ، ويمكن أن نرجّح الوهم عند أبي عاصم كما رأى الإمام الدارقطني[2] ، والملحوظ أن الوهم في طبقات المتأخرين من الرواة .

ونذكر حديث أبي داود ح(٦٧٦) وابن ماجه (١٠٠٥) عن عثمان بن أبي شيبة ، عن معاوية بن هشام : ثنا سفيان ، عن أسامة بن زيد عن عثمان بن عروة ، عن عروة ، عن عائشة رضي الله عنها قالت : قال رسول الله ﷺ : « إن الله وملائكته يصلّون على ميامن الصفوف » .

وأنكر الحافظ البيهقي هذا اللفظ وصوّبه بإسناد آخر : عن الأشجعي عن سفيان ، عن أسامة بن زيد عن عثمان بن عروة ، عن عروة ، عن

---

(١) علوم الحديث ، ص/ ٣٨ .

(٢) شرح علل الحديث ، مصطفى بن العدوي ، ص/ ١٨٧ .

عائشة رضي الله عنها قالت : قال رسول الله ﷺ : « إن الله وملائكته يصلّون على الذين يَصِلون الصفوف »[1] ، ومعنى هذا الحديث أرجح لقبوله في الشرع والعقل .

كذلك حديث صحّحه الترمذي وهو في سنن أبي داود وابن ماجه ح(٣٥٣٨) عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال رسول الله ﷺ : « الطيرة من الشرك ، وما منا إلا ، ولكن الله يذهبه بالتوكل » وهو عند الترمذي من غير (إلا) .

قال الإمام البخاري : كان سليمان يقول في هذا الحديث : « وما منا ، ولكن يذهبه بالتوكل » هذا عندي قول عبد الله بن مسعود ، ويقوي من حكم إعلال الحديث أن صدر الحديث « الطيرة من الشرك » فقط رواه غير واحد عن عبد الله بن مسعود بدون الزيادة كما في شرح سنن الترمذي[2] .

٣ـ علة السند والمتن :

ومنه حديث الإمامين النسائي : ١/ ٢٢٠ وابن ماجه ح(١١٢٣) من حديث بقية بن الوليد (١٩٧هـ) عن يونس عن الزهري عن سالم عن ابن عمر عن النبي ﷺ قال : « من أدرك ركعة من صلاة الجمعة وغيرها فقد أدركها » .

قال أبو حاتم الرازي[3] : « هذا خطأ المتن والإسناد ، إنما هو الزهري عن أبي سلمة عن أبي هريرة عن النبي ﷺ : « من أدرك من صلاة

---

(١) السنن الكبرى : ٣/ ١٠٣ .
(٢) تحفة الأحوذي : ٢/ ٤٠٠ .
(٣) علل الحديث لابن أبي حاتم الرازي : ١/ ١٧٢ .

ركعة فقد أدركها » وأما قوله : (من صلاة الجمعة) فليس هذا في الحديث فوهم في كليهما »[1] .

ويصدّق ما ذكره أبو حاتم أن الحديث الأخير مروي في صحيحي البخاري ومسلم وسنن الترمذي وأبي داود والنسائي وأيضاً ابن ماجه .

بقي أن نذكّر بأن كشف العلل أمر يصعب على كثير من المحدثين ، ولهذا كان التصنيف في العلل قليلاً بالنسبة لمواد أخرى من علوم الحديث ، وسنذكر ما هو مطبوع في هذا المجال .

١ـ العلل وعلم الرجال ، للإمام أحمد بن حنبل .

٢ـ العلل الكبير ، للإمام الترمذي مطبوع في آخر سننه وكان قد شرحه ابن رجب الحنبلي ، وحققه فضيلة الدكتور نور الدين عتر .

٣ـ علل الحديث ، للإمام عبد الرحمن بن أبي حاتم الرازي ويشتمل على نقول وافية عن أبيه الإمام أبي حاتم الرازي .

٤ـ العلل الواردة في الأحاديث النبوية ، للإمام الدارقطني وهو أوفى هذه الكتب ، طبع في عدة مجلدات .

٥ـ شرح علل الحديث للشيخ أبي عبد الله مصطفى بن العدوي وهو كتاب معاصر لطيف جمٌّ الفائدة مبسط الأسلوب ، جمع فيه نماذج لأنواع العلل .

* * *

(١) علل الحديث لابن أبي حاتم : ١/ ١٧٢ .